

Distr.: General  
31 July 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٧ من جدول الأعمال

المنظمات غير الحكومية

## رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

فيما يتعلق بالمشاورات التي أجرتها مؤخرا اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية مع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملا بقرار المجلس ٣١/١٩٩٦، أودّ أن أشير إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تنظّم فيها اللجنة مثل هذه المشاورات.

وفي محاولة لتعزيز المزيد من الشفافية والانفتاح في عمل اللجنة، تم اتّباع نهج ذو شقين. فقد تم أولاً جمع مدخلات مكتوبة عن المسائل التي حددها اللجنة من جميع المنظمات ذات المركز الاستشاري. ثم نُظمت ثانياً جلسة استماع تفاعلية في المقر في نيويورك في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحرصاً على ضمان أقصى قدر من المشاركة، تمكنت المنظمات غير الحكومية من المساهمة بصورة شخصية، أو عن طريق التداول بالفيديو من جنيف والمكسيك، أو بإرسال بيانات مصورة بالفيديو، أو من خلال مذكرات خطية. وفي المجموع، ألقت ٥٥ منظمة بيانات أمام اللجنة، وحضر ٢٠٠ ممثل جلسة الاستماع، ووردت ١٩٥ مذكرة خطية. ومثّلت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الجلسة طائفة واسعة من مجالات العمل، وكانت المجالات الأكثر تمثيلاً هي التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية؛ ونوع الجنس؛ وحقوق الانسان؛ والتعليم؛ والصحة؛ والشباب.

وترد في مرفق هذه الرسالة العناصر الرئيسية للمناقشات والتوصيات الرئيسية التي قدمتها المنظمات خلال تلك العملية. ويمكن الاطلاع على جميع المدخلات المكتوبة في الموقع الشبكي على العنوان التالي: <http://csonet.org/index.php?menu=80>. وفقاً للفقرة ٦١ (أ) من القرار ٣١/١٩٩٦، يحال هذا التقرير إلى المجلس لاتخاذ الإجراء المناسب.

وآمل في أن تساهم هذه الممارسة في تعزيز العلاقة بين المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري والأمم المتحدة. وستحتاج هيئات منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك



اللجنة، وهيئات منظومة الأمم المتحدة ككل، إلى بذل مزيد من الجهود لتحويل البعض من تلك التوصيات إلى أعمال. ولذلك سيكون إجراء مشاورات مستقبلية أمراً أساسياً من أجل استعراض التقدم المحرز في هذه الشراكة المتطورة ومواصلة تقييمه.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(توقيع) خورنخي دوتا

رئيس اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

## تقرير عن المشاورات التي أجرتها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية مع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### لمحة عامة

١ - عقدت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية مشاوراتها الأولى مع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وجاء عقد هذه المشاورات استجابة للولاية المنصوص عليها في الفقرة ٦١ (أ) من قرار المجلس ٣١/١٩٩٦، الذي ينص على ما يلي:

تكون اللجنة مسؤولة عن الرصد المنتظم لتطور العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية، تجري اللجنة قبل كل دورة من دوراتها، وفي أخرى حسب الحاجة، مشاورات مع المنظمات ذات المركز الاستشاري لمناقشة المسائل التي تهم اللجنة أو المنظمات بشأن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

٢ - وتألفت المشاورات من جلسة استماع تفاعلية ومجموعة من المذكرات الخطية الواردة من المنظمات غير الحكومية حول الأسئلة الأربعة التالية:

(أ) كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهم أكثر في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية؟ ما هي أنجع الأساليب لكي تسهم المنظمات غير الحكومية في صنع سياسات الأمم المتحدة ولكي يُعترف بها ويكون لها تأثير في هذه العمليات؟

(ب) حسب رأي منظماتكم، ما الذي ينبغي عمله لتوفير دعم أفضل للمنظمات غير الحكومية أثناء عملية الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس؟

(ج) كيف يمكن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أعمال الأمم المتحدة؟

(د) بعد الحصول على المركز الاستشاري، ما هي أفضل سبل المنظمات غير الحكومية في اغتنام الفرص المتاحة لها للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة؟

٣ - وتلقت اللجنة في المجموع ١٩٥ ردا خطيا على الأسئلة المذكورة أعلاه من منظمات في جميع المناطق ومجالات العمل المتنوعة. وتلقت أيضا مذكرات من ٥٦ منظمة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ١٨ منظمة من أمريكا اللاتينية، و ٨ منظمات من أوروبا الشرقية، و ٣٧ منظمة من أفريقيا، و ٧٦ منظمة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وتلقت اللجنة أيضا موجزا مواضيعيا أعدته الأمانة.

٤ - وعُقدت جلسة الاستماع التفاعلية للمنظمات غير الحكومية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمقر في نيويورك، وذلك بحضور ما يقرب من ١٢٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية و ٨٠ مشاركا عن بعد من مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومركز الأمم المتحدة للإعلام في مكسيكو سيتي. وتناول الكلمة أمام اللجنة ما مجموعه ٥٥ متكلما من نيويورك وجنيف والمكسيك، وأرسلت منظمتان رسائل بالفيديو من آسيا.

وكان من بين المنظمات المسجلة في الجلسة ٤٠ منظمة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ و ٣١ منظمة من أمريكا اللاتينية و ٣ منظمات من أوروبا الشرقية و ٦٠ منظمة من أفريقيا و ١٥٤ منظمات من دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٥ - وتطوّرت المنظمات غير الحكومية المشاركة إلى مجموعة واسعة من القضايا. وكانت مجالات العمل الأكثر تمثيلاً هي التخفيف من حدة الفقر والتنمية الاجتماعية، ونوع الجنس، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، والشباب. وشملت مجالات العمل الأخرى قضايا الأسرة والأطفال، وحماية البيئة، والسلام، والتنمية الاقتصادية، وتنمية المجتمعات المحلية والتعاون الدولي، وغيرها.

٦ - ويرد أدناه موجز للآراء التي أعربت عنها المنظمات أثناء المشاورات، وذلك ضمن إطار الأسئلة الأربعة التي حددها اللجنة.

٧ - السؤال ١: كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهم أكثر في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية؟ ما هي أنجع الأساليب لكي تسهم المنظمات غير الحكومية في صنع سياسات الأمم المتحدة ولكي يُعترف بها ويكون لها تأثير في هذه العمليات؟

(أ) أكدت المنظمات غير الحكومية خلال المشاورات على ما يمكن أن تؤديه، كأطراف شريكة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، من دور حاسم في تنفيذ أولويات الأمم المتحدة الرئيسية، ومنها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشددت على مختلف الطرائق التي أسهمت من خلالها في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية؛

(ب) أشارت المنظمات غير الحكومية إلى أنها تقوم بإسماع صوت جهات فاعلة شتى ما كان يُسمع صوتها بخلاف ذلك، وهي بمثابة صلة ربط مباشرة بمجتمعات محلية واسعة النطاق، وتقدم معلومات مباشرة عن أنشطة في مناطق ريفية ومناطق منعزلة ليس بوسع الوكالات الحكومية الوصول إليها دائماً. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى نفسها كمجموعة خبراء تستطيع توفير البيانات والتحليل وأفضل الممارسات من الميدان. وأعادت المنظمات غير الحكومية تأكيد قدرتها على توفير مدخلات قيمة في عمليات صنع القرار، وذلك بفضل تجربتها ومعارفها المباشرة؛

(ج) أبرزت المنظمات مساهمتها في نشر أعمال المجلس والتوعية بها من خلال حملات التثقيف والدعوة، وأكدت مساهمتها في التقدم المحرز في النهوض بأهداف الأمم المتحدة. وأبرزت أيضاً دورها في تنفيذ الاتفاقات الرئيسية ودورها كأطراف شريكة في النهوض بجدول أعمال المجلس، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييمات للاحتياجات وتقييمات للأثر في الميدان وتقييم ورصد البرامج التي تضطلع بها الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة؛

(د) طلبت المنظمات غير الحكومية زيادة التعاون مع الأمم المتحدة ومع الحكومات حتى يتسنى استغلال خبراتها وقدراتها إلى أقصى حد ممكن، وذلك بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبلوغ أهداف الأمم المتحدة بصورة أعم؛

(هـ) أعربت المنظمات غير الحكومية عن رغبتها في زيادة التعاون مع الأمم المتحدة في المقر وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. واقترحت إقامة اتصال أو تعاون رسمي مع هيئات الأمم المتحدة في المقر، بما قد يسهّل تبادل وجهات النظر وزيادة الإسهام في وضع السياسات. وأوصت المنظمات

غير الحكومية أيضا بأن تكون هناك نقطة اتصال محددة في فرع المنظمات غير الحكومية بالأمانة العامة من أجل التنسيق مع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري؛

(و) خارج نطاق المقر، اقترح تعزيز عملية الاتصال بالمجتمع المدني وتنسيقها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن الرغبة في إجراء تعاون إقليمي ومحلي أوسع مع الأمم المتحدة. ويرى العديد من هذه المنظمات أنَّ أنشطة الاتصال القائمة في مناطقها الإقليمية ودون الإقليمية تكتسي قدرا أكبر الفعالية والجدوى. وتسعى هذه المنظمات إلى العمل بشكل أوثق مع أفرقة ووكالات الأمم المتحدة القطرية. وقد أوصت بأن تعترف مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والقطرية بالمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري وبأن تتفاعل معها من أجل خلق أوجه تآزر فيما بينها وزيادة دعم تنفيذ الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وأثيرت أيضا مسألة الحواجز اللغوية باعتبارها مشكلة، وأوصى الممثلون بأن تعمل المكاتب القطرية مع المنظمات غير الحكومية بلغاتها المحلية؛

(ز) مسألة إقامة شبكات إقليمية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري من أجل تشجيع النقاش والتعلم المكثفين والمفيدة كذلك وسيلة للتشجيع على مزيد التعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات مماثلة على الصعيد الإقليمي، ولتعزيز الأمم المتحدة؛

(ح) أعربت المنظمات غير الحكومية عن ارتياحها لأنَّ أصوات المجتمع المدني أصبحت تُسمع على نحو متزايد في الأمم المتحدة. ومع ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن تفاعل المنظمات غير الحكومية النشط مع الدول الأعضاء وتأثير هذه المنظمات على السياسات وصنع القرار ما زالا محدودين. وارتأت المنظمات غير الحكومية أيضا أنَّ طرائق مشاركتها الحالية لا تستفيد مما لديها من خبرات وتجارب. كما أعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء تقلص المساحة المخصصة للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة وعلى المستوى القطري، وإزاء الشعور العام بانعدام الثقة بين المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء. وأعربت عن ضرورة تغيير الطريق التي تنظر بها الحكومات إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية، وذلك من أجل إحلال الثقة والتعاون وإقامة شراكة حقيقية بينهما. وقد اعتُبر ذلك أساسيا لمستقبل متعددة الأطراف؛

(ط) اقترحت المنظمات غير الحكومية أن تكون قاعات المؤتمرات مفتوحة أمام المنظمات غير الحكومية أثناء الاجتماعات لتيسير زيادة التفاعل مع الدول الأعضاء، وأفادت بأن جلسات الحوار التي عُقدت على مدى السنوات في مختلف الهيئات كانت مفيدة في إقامة حوار مع الحكومات؛

(ي) أعرب عدد من المنظمات غير الحكومية عن استيائه من قلة مشاركته التي يعود سببها إلى النظام الداخلي للمجلس وهيئاته الفرعية، الذي قيل إنه يختلف باختلاف الهيئات. ومن ثم، شعرت هذه المنظمات غير الحكومية بأنها مُنعت من المشاركة الجادة في العديد من الاجتماعات الحكومية الدولية، حيث أدرجت مشاركتها ضمن الأحداث الجانبية أو حُصرت في الإدلاء ببيانات قصيرة عند نهاية الاجتماعات لما تكون الدول الأعضاء غير حاضرة في القاعة. وقيل إنَّ المركز الاستشاري هو لقب خال من أي معنى إذا لم تتمكّن المنظمات غير الحكومية من التشاور مع الدول الأعضاء؛

(ك) اقترحت المنظمات أن تُدلي المنظمات غير الحكومية ببياناتها في وقت مناسب أكثر خلال الاجتماعات حتى تكون هذه البيانات بمثابة مدخلات في الوثائق الختامية. وأوصت بعض المنظمات غير الحكومية بأن تتحلل بياناتها ببيانات الحكومات. واقترح أيضا أن يتم خلال الأحداث الجانبية

للأمم المتحدة تخصيص مساحة ووقت إضافيين للخطب والاجتماعات واجتماعات المائدة المستديرة، مع ضمان التمثيل الجغرافي العادل للمنظمات غير الحكومية التي تُعطى الكلمة خلال الجلسات. واقترح كذلك أن تسمح اللجنة لممثل واحد أو أكثر من ممثلي المنظمات غير الحكومية بإلقاء بيان في جلساتها الافتتاحية، وذلك سيرا على نهج السابقة التي شهدتها الدورة المستأنفة للجنة في عام ٢٠١٦؛

(ل) تمّت التوصية باستخدام التكنولوجيا أيضا لتمكين المنظمات غير الحكومية من التفاعل بشكل أوثق مع هيئات المجلس، وذلك مثلا من خلال استخدام المساهمات التي تسجلها المنظمات غير الحكومية بالفيديو ولا يتيسر عرضها خلال الدورات؛

(م) طلبت بعض المنظمات غير الحكومية إشراكها في التفاوض بشأن القرارات وصياغة الوثائق المعيارية. ودعت الدول الأعضاء إلى إشراك المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة المحددة ضمن وفودها إلى المفاوضات الحكومية الدولية. وقالت المنظمات إنّ معاناة عمليات التفاوض على الوثائق الختامية ستجعلها ملّمة أكثر بهذه المسائل. واقترح أيضا تعيين المنظمات غير الحكومية كأعضاء كاملي العضوية في لجنة وضع المرأة أو في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أو تعيين ممثل للمنظمات غير الحكومية كممثل خاص للأمين العام في تيسير مساهمة المنظمات غير الحكومية في عمليات اتخاذ القرارات؛

(ن) رحّبت المنظمات غير الحكومية بالنداءات العديدة الموجهة من المجلس من أجل تقديم مساهمات خطية، واقترحت أن يُطلب إلى المنظمات غير الحكومية تقديم المزيد من التقارير والمساهمات المكتوبة. واقترحت المنظمات غير الحكومية مع ذلك إدراج هذه المدخلات ضمن التقارير الموجزة للاجتماعات، حتى يكون لها تأثير. واقترح البعض أن تُقسّم المنظمات غير الحكومية إلى فئات فرعية حسب مجال عملها، وأن يُطلب منها تقديم الخبرة في مسائل محددة. واقترح أن يتضمّن الاستبيان أسئلة تتعلق بأولويات المنظمات غير الحكومية ونقاط قوّتها في تحديد كلّ هدف من أهداف التنمية المستدامة أو في تنفيذه أو رصده؛

(س) طلبت بعض المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور قيادي أكثر، يشمل مشاركة أعضاء المجتمع المدني في الأفرقة والمناقشات وفي المشاورات المتعلقة بمسائل محدّدة. وقيل إنّ المنظمات غير الحكومية يمكن أن تشارك في تنظيم الاجتماعات وفي إعداد جداول الأعمال الخاصة بالمناسبات، أو في تقديم الأفكار للمؤتمرات. وأشار إلى الفقرة ٢٨ من القرار ٣١/١٩٩٦ التي تنص على أنّه يجوز للمنظمات ذات المركز الاستشاري العام أن تقترح على اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أن تطلب إلى الأمين العام أن يدرج بنودا تحظى باهتمام خاص لدى تلك المنظمات في جدول الأعمال المؤقت للمجلس. وفي هذا الصدد، دُعيت اللجنة إلى النظر في الطرق التي يمكن بها تطبيق هذا الحكم على الدورة السنوية للمجلس وعلى دورات لجانه الفنية والإقليمية؛

(ع) أعرب عن رأي مفاده أنّه يمكن النسخ في المجلس وفي هيئاته الفرعية على منوال بعض نماذج التشاور. وورد ذكر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لما له من تركيز على آليات التنسيق الإقليمي التي تيسر فرص الولوج إلى مستوى الأمم المتحدة الإقليمي، وتساعد المنظمات غير الحكومية على تقديم المزيد من المدخلات في وضع السياسات وتنفيذها ومتابعتها. ووُصف المنتدى أيضا بأنه يوفر العديد من الطرق لمشاركة المنظمات غير الحكومية، وذلك بإتاحة الاطلاع على الوثائق

والسماح للمنظمات غير الحكومية بتقديم المداخلات والوثائق ووضع التوصيات وتنظيم الأحداث. واعتُبر ذلك بمثابة مثال يمكن اعتماده والنسج على منواله في الهيئات الفرعية للمجلس؛

(ف) النموذج الثلاثي الذي تعتمد منظمة العمل الدولية والذي يتيح للحكومات والعمال وأرباب العمل جميعاً أن يكونوا مندوبين في المؤتمرات والاجتماعات، أُشير إليه باعتباره أسلوباً للمساواة بين جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار. وبالمثل، اقترح إشراك كل المجموعات في النقاشات التي تعقد الدول الأعضاء داخل المجلس وهيئاته الفرعية؛

(ص) أكّدت المنظمات غير الحكومية أنّ الأمم المتحدة بحاجة إلى أصوات شتى من منظمات المجتمع المدني تعرض على المنظومة تحليلها لواقع حقوق الإنسان، وشجّعت على اتباع نهج "ملائم للغرض" لتحقيق ذلك. وطُرح سؤال عن سبب عدم قدرة المنظمات غير الحكومية على المشاركة في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، رغم أنها هي التي لديها المعلومات عن حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع؛

(ق) لزيادة تحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الإنسان، اقترحت المنظمات تشجيع هذه المشاركة خلال دورات المجلس. واقترح أيضاً عدم تقييد الوقت المخصص لها لأخذ الكلمة أمام دورات المجلس، ورفع القيود المفروضة على عدد الاعتمادات المأذون بها لحضور هذه الدورات. وطلبت المنظمات غير الحكومية الاطلاع على الوثائق، بما في ذلك التقارير والدراسات والتقارير الموازية والمسودات الأولى من القرارات. وأوصت بتيسير أخذ المواعيد مع المقررين الخاصين وبتخصيص مزيد من الوقت للتداول معهم. وطلبت أيضاً تيسير التواصل مع موظفي وحدة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية من أجل الاستجابة للطلبات العاجلة. وأخيراً، طُلب توفير النقل للمنظمات غير الحكومية عند قيامها بمهام تتعلق بحقوق الإنسان في البلدان النامية.

٨ - السؤال ٢: حسب رأي منظمكم، ما الذي ينبغي عمله لتوفير دعم أفضل للمنظمات غير الحكومية أثناء عملية الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس؟

(أ) أعرب العديد من المنظمات غير الحكومية عن ارتياحه للعملية المتبعة حالياً في تقديم الطلبات، وأوصى بأن تقدّم المنظمات غير الحكومية المتقدّمة بطلبات الحصول على المركز الاستشاري إجابات واضحة وتامة على الاستبيان وتراعي القواعد الخاصة بالأمم المتحدة. واقترح البعض تبسيط عملية تقديم الطلبات، ولا سيما فيما يتعلق بالاستبيان والوثائق الداعمة المطلوبة التي قد يصعب الحصول عليها في بعض المناطق النائية في البلدان النامية أو في البلدان التي تواجه فيها المنظمات غير الحكومية صعوبات في القيام بعملها. وذكرت بعض المنظمات غير الحكومية أن الوقت اللازم لإنجاز كامل عملية الحصول على المركز الاستشاري قد يكون مثبطاً لبعضها ومن ثم لا بد من اختصاره. وقيل إنّ العملية المتبعة حالياً في تقديم الطلبات والشروط التي تفرضها هذه العملية تشكل تحدياً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ذات الموارد المحدود في استخدام الإنترنت أو في الحصول على خدمات الترجمة؛

(ب) لتحسين عملية تقديم الطلبات، اقترحت المنظمات أن تتضمن صفحة الطلبات على الإنترنت الأسئلة والأجوبة الأكثر شيوعاً عن عملية تقديم الطلبات، وأن تحصل المنظمات غير الحكومية على الدعم في ترجمة المستندات الداعمة المطلوبة أو يتم السماح لها بتقديم طلباتها بأيّ من لغات الأمم المتحدة الرسمية. واقترح أن توفّر مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية المعلومات عن عملية

تقديم طلبات الحصول على المركز الاستشاري، وأن تقدّم الدعم لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية بهذا الشأن. ويمكن لممثل إقليمي للأمم المتحدة أن يكون متاحاً عبر الإنترنت و/أو بالهاتف لمساعدة مقدمي الطلبات وللردّ على ما قد يكون لديهم من أسئلة. واقتُرحت المنظمات غير الحكومية أيضاً تمكينها من حيز داخل مكاتب الأمم المتحدة دون الإقليمية يتيح لها أن تصل إلى الإنترنت بشكل موثوق وأن تملأ استماراتها وتقدّمها؛

(ج) ذكرت المنظمات غير الحكومية أن الحلقات الدراسية الشبكية المنتظمة أو الفيديوهات على الإنترنت توفر لمقدمي الطلبات معلومات عن: (أ) الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والغايات والأهداف الرئيسية للمجلس ومنافع الحصول على المركز الاستشاري، (ب) والخطوات والتوقعات والطرائق المتبعة في الحصول على المركز الاستشاري. واقتُرِح توفير الحلقات الدراسية الشبكية بجميع اللغات الرسمية لأنّ ذلك سيمنح الفرصة لمنظمات غير حكومية أخرى لكي تقدّم طلباتها. واقتُرحت المنظمات غير الحكومية أيضاً عقد جلسات أسئلة وأجوبة مباشرة أو عبر الإنترنت، أو تعيين جهة اتصال داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقدّم المساعدة للمنظمات غير الحكومية في كامل أطوار عملية تقديم الطلبات، وتكون متاحة للإجابة على الأسئلة بالهاتف؛

(د) الوصل بين المنظمات غير الحكومية الطالبة للمركز الاستشارية والمنظمات غير الحكومية التي حصلت بالفعل على المركز الاستشاري اعتُبر بمثابة وسيلة فعالة لدعم مقدمي الطلبات الجدد، حيث تستطيع المنظمات الثانية أن تجيب أسئلة الأولى وتوجّهها بشأن ما يمكن أن تتوقعه. وهذا الأمر يمكن إنجازه من خلال إقامة علاقات بين المنظمات غير الحكومية، أو من خلال إقامة منصة شبكية تقدّم من خلالها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري التوجيهات للمنظمات المقدّمة للطلبات، وذلك في كل مراحل عملية تقديم الطلبات. ويمكن أيضاً إجراء هذه التفاعلات على المستوى القطري، بتيسير من المكاتب القطرية للأمم المتحدة؛

(هـ) ورد رأي مفاده أنّ الأساليب المتبعة حالياً في منح الاعتماد تفتقر إلى الشفافية والموضوعية والكفاءة. ويرى البعض أنّ اللجنة تستخدم تكتيكات إجرائية، منها الاستجواب المتكرر، لتأخير الطلبات، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بشواغل محددة في مجال حقوق الإنسان كحقوق الصحة الإنجابية والجنسية. وقيل إنّ بعض تصرفات أعضاء اللجنة وصلت إلى مستوى الأعمال الانتقامية ضد المنظمات غير الحكومية الساعية إلى التعاون مع الأمم المتحدة. واقتُرحت المنظمات غير الحكومية دعم الادّعاءات ضدّ المنظمات غير الحكومية بالأدلة وإطلاع المنظمات المعنية على هذه الأدلة وتمكينها من وقت كافٍ يتيح لها فرصة معقولة لكي ترد عليها؛

(و) أعربت إحدى المنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء تحول العديد من المنظمات غير الحكومية الممّولة من الحكومات إلى أدوات سياسية وفقدانها لاستقلالها. وقيل إنّ لا بد من الحيلولة دون أن يسود هذا الاتجاه؛

(ز) رأى عدد من المنظمات غير الحكومية أنّ اللجنة ينبغي أن تكون لها ضمانات تمنع حالات عدم الاتساق أو التأخير العشوائي في منح الاعتماد أو في رفضه. وذكرت هذه المنظمات أن هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة تشرح الأسس المعتمدة في تقييم الطلبات. وهذا من شأنه أن يساعد أعضاء اللجنة في عملية استعراضهم وأيضاً المنظمات غير الحكومية في فهمها لكيفية تقييم



الطلبات. وينبغي إعداد هذه المبادئ التوجيهية بمساهمات من المجتمع المدني ومن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة ذات الصلة. واقترح أيضا ضبط عدد الأسئلة المطروحة أو الحد من عدد الجلسات التي يمكن خلالها استعراض الطلبات، ليتخذ بعد ذلك المجلس قراراته بشأن منح أو عدم منح الاعتمادات. وكانت هناك آراء مفادها أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في وضع حدود زمنية للعضوية في اللجنة أو زيادة عدد الدول الأعضاء فيها؛

(ح) رأى عدد من المنظمات الحكومية أنّ الإطار الزمني لنظر اللجنة في إجابات المنظمات غير الحكومية يطرح إشكالية لأنه يزيد من تأخير الحصول على الاعتماد. واقترح بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية منح المنظمات غير الحكومية خيار الرد على الأسئلة على الفور، بوسائل منها استخدام مرافق التداول بالفيديو. وينبغي أن تكون لمقدمي الطلبات من المنظمات غير الحكومية القدرة أيضا على المشاركة في جلسة الأسئلة والأجوبة اليومية من خلال التداول بالفيديو. ولا بدّ للدول الأعضاء في اللجنة من أن تحرص على أن تتوفر دائما للمنظمات غير الحكومية الفرصة لكي تردّ، وفق الفقرة ١٥ من القرار ٣١/١٩٩٦، على أي اعتراض على حصولها على المركز الاستشاري، وترد، وفق الفقرة ٥٦ من القرار، على أي نية بتعليق أو سحب المركز الاستشاري منها عملا بأحكام الجزء السابع من القرار.

٩ - السؤال ٣: كيف يمكن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أعمال الأمم المتحدة؟

(أ) شهد عدد المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية زيادة في السنوات الأخيرة، ومع ذلك مازالت المنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة النمو ممثلة أكثر من نظيراتها من أجزاء أخرى من العالم. ولمعالجة هذا التفاوت، اقترحت المنظمات غير الحكومية توعية المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بأهمية المركز الاستشاري وبفوائده، لأنّها في الغالب لا تكون مدركة لذلك، ولا سيما تلك الموجودة في المناطق الريفية والمناطق النائية. ولا بدّ في هذا السياق من الاهتمام أيضا بمنظمات الشعوب الأصلية. فالمعلومات ينبغي أن تُنشر على نطاق واسع خارج المركز، وبوسائل منها الصحافة والمناسبات المحلية التي ينظمها ممثلو الأمم المتحدة في المكاتب القطرية أو السفارات ذات الصلة. ويمكن توجيه حلقات دراسية شبكية لفائدة المنظمات غير الحكومية في المناطق النائية أو لفائدة السكان الأقل تمثيلاً في المجلس. وبوسع المنظمات غير الحكومية التي حصلت على المركز الاستشاري أن تساعد أيضاً في القيام بأنشطة التوعية والإرشاد في مناطقها أو بلدانها؛

(ب) اتُفق على أنّ المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي أيضا في وضع غير موات عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة بعد الحصول على المركز الاستشاري. وكان الشاغل الأكثر وروداً على الألسنة هو الافتقار إلى التمويل الذي يحول دون حضور هذه المنظمات الاجتماعات بصفة مباشرة؛

(ج) لمعالجة هذه المشكلة، أوصت المنظمات غير الحكومية بزيادة فرص الاستفادة من المنح أو من التمويل في الحصول على التأشيرات وتغطية تكاليف السفر والإقامة لممثلي المنظمات غير الحكومية ذات الموارد المالية المحدودة. واقترح أيضا أن يتم التنازل عن رسوم عقد المناسبات في الأمم المتحدة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية من البلدان المنخفضة الدخل، أو أن يتم إنشاء مساكن مخصصة في نيويورك

وجنيف وفيينا لممثلي المنظمات غير الحكومية. وأوصت المنظمات غير الحكومية أيضا بتعزيز المشاركة عن بعد في الاجتماعات، وذلك بواسطة عمليات البث على الإنترنت والاجتماعات عن طريق الفيديو وغرف الاجتماعات عبر الإنترنت، ومن خلال السماح بتقديم مساهمات خطية؛

(د) ذكرت بعض المنظمات غير الحكومية إمكانية إنشاء صندوق داخل المجلس تدعمه المؤسسات والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الكبيرة والقطاع الخاص من أجل تقديم الدعم المالي للمنظمات المحتاجة. واختيار المنظمات لتلقي التمويل يمكن أن يتم وفق معايير معينة بشأن المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، طلبت بعض المنظمات غير الحكومية إعلامها بالشبكات الخارجية، كالشركات والمؤسسات والمنظمات الأخرى، التي تقدم منحاً للمنظمات غير الحكومية من أجل المشاركة في الاجتماعات؛

(هـ) أعربت منظمات غير حكومية كثيرة عن قلقها إزاء الصعوبات في الحصول على التأشيرات، بما في ذلك حالات التأخير والتكاليف وحالات الرفض، التي تمنع مشاركة ممثلي المجتمع المدني في اجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية. ورأت هذه المنظمات أنه ينبغي للمجلس أن ينظر مع سلطات الدولة المعنية في حالات رفض منح التأشيرات لممثلي المجتمع المدني. واقترح بعض الممثلين أيضاً إرسال نسخ من رسائل الدعوات الرسمية إلى السفارات المعنية لتسهيل عملية الحصول على التأشيرات؛

(و) تمت التوصية أيضاً بأن يُسمح لتحالفات أو اتحادات المنظمات غير الحكومية بأن تسجل منظماتها الأعضاء في الاجتماعات، وذلك من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية ذات الإمكانيات المحدودة في الوصول إلى الإنترنت؛

(ز) تمت التوصية كذلك بأن تراعي الدول الأعضاء مسألة أن المنظمات غير الحكومية ذات الموارد المالية أو المنظمات التي تتخذ من نيويورك مقراً لا تمثل جميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري. لذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع وتسعى إلى إيجاد صيغ وحلول مالية، إذا لزم الأمر، من أجل زيادة حضور المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية؛

(ح) رغم أنّ المشاورات الإقليمية تتيح لمنظمات المجتمع المدني سبباً إضافية من أجل المشاركة خلال الفترات التي تسبق عقد المناسبات الكبرى للأمم المتحدة، ترى المنظمات غير الحكومية أنّه لا بد للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة وغيرها من اللجان الفنية، أن تسعى إلى تنظيم المزيد من الاجتماعات الرئيسية في مواقع خارج أمريكا الشمالية وأوروبا. واقترحت بعض المنظمات غير الحكومية تناوب المناطق على عقد اجتماعات المجلس؛

(ط) اقترحت المنظمات غير الحكومية أيضاً أن يحرص المجلس على منح تحالفات وشبكات منظمات المجتمع المدني ذات الدوائر القوية في بلدان الجنوب الأولوية في التعاون مع الأمم المتحدة، لأن هذه المنظمات يمكن أن توفر أطراً لمشاركة المنظمات غير الحكومية الشعبية الأصغر حجماً.

١٠ - السؤال ٤: بعد الحصول على المركز الاستشاري، ما هي أفضل سبل المنظمات غير الحكومية في اغتنام الفرص المتاحة لها للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة؟

(أ) طلبت المنظمات غير الحكومية مدّها، بعد حصولها على المركز الاستشاري، بالمزيد من المعلومات حتى تستفيد بشكل أفضل من مركزها. وأشار بعضها إلى أنّ تقديم المعلومات ضمن حزمة ترحيبية أو في إطار جلسة توجيهية مباشرة سيكون أمراً مفيداً؛

(ب) طُلب تقديم وحدات تدريبية منتظمة، إما على الإنترنت أو بصورة مباشرة، من أجل تعريف المنظمات غير الحكومية بمنظومة الأمم المتحدة وبمختلف العمليات والاجتماعات التي يمكن أن تشارك فيها. والبعض من هذه الوحدات يمكن توجيهه بالتحديد إلى منظمات غير حكومية معينة تعمل ضمن مجال محدد. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم دورات تدريبية عن مجلس حقوق الإنسان إلى المنظمات التي تركز على حقوق الإنسان. أما الجلسات التوجيهية فيمكن تنظيمها حتى من قبل المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأمم المتحدة منذ فترة طويلة، وذلك من أجل تقاسم تجاربها وخبراتها. واقترح أيضاً أن تشارك كل المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري في مختلف الدورات التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، حتى تصبح على دراية بمنظومة الأمم المتحدة؛

(ج) طلبت المنظمات غير الحكومية أيضاً مدّها بالمزيد من المعلومات عن الاجتماعات والمؤتمرات التي ستعقدّها الأمم المتحدة في الفترة المقبلة، مع توفير الوقت الكافي لترتيب حضورها وحصولها على التأشيرات. وعلاوة على ذلك، قيل إنّ الأمم المتحدة تستطيع أن تضع خطة وحيدة مركزية بجميع اجتماعاتها ومؤتمراتها التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحضرها. ويمكن تحديث هذه الخطة وإرسالها إلى جميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري في كل عام. ولا بد أيضاً من تعميم رسائل إخبارية شهرية للأعلام بالاجتماعات القادمة للمؤسسات، وكذلك بالقرارات والتقارير المعتمدة. وتمت التوصية بأن تكون هناك صفحة ويب واحدة مركزية تُدرج فيها جميع اجتماعات ومناسبات المجلس وهيئاته الفرعية. وأوصى الممثلون أيضاً بأن يُعلن المجلس عن اجتماعاته على وسائل التواصل الاجتماعي، ويشجّع المنظمات غير الحكومية على الاشتراك في يومية الأمم المتحدة، والرسالة الإخبارية لفرع المنظمات غير الحكومية، وسائر الرسائل الإخبارية الأخرى؛

(د) اقترحت عدة منظمات غير حكومية عقد مؤتمر أو لقاء مفتوح سنوي لجميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، تستطيع خلاله المنظمات أن تتعرف على أولويات المجلس وهيئاته الفرعية وعلى الاجتماعات المعقودة. ورحبت بعض المنظمات غير الحكومية أيضاً بإمكانية تبادل المعلومات عن أفضل ما لديها من ممارساته ودراسات إفرادية وخبرات. وعقد مؤتمر سنوي اعتُبر بمثابة فرصة للبعض لتقديم مساهماتهم في أعمال الأمم المتحدة والمجلس؛

(هـ) طلبت المنظمات غير الحكومية المزيد من فرص التواصل فيما بينها، بما في ذلك عن طريق تخصيص منصة أو قاعدة بيانات على الإنترنت تتيح تصنيف المنظمات غير الحكومية بحسب المجالات وميادين العمل. وهذا من شأنه أيضاً توفير منتدى لتبادل أفضل الممارسات والمعلومات ونشر الأعمال والخدمات التي تقدّمها المنظمات. واقترح أن ينظّم المجلس مناسبة للترحيب بالمنظمات غير الحكومية التي حصلت للتو على المركز الاستشاري، وذلك من أجل تعزيز التواصل والإحساس بقدر أكبر من الوحدة فيما بين المنظمات غير الحكومية ومع الأمم المتحدة؛

(و) أوصت المنظمات غير الحكومية بأن يطلب المجلس إلى المنظمات التي لديها خبرة واسعة في العمل داخل الأمم المتحدة أن ترعى المنظمات غير الحكومية المعتمدة حديثاً حتى تتمكن هذه

الأخيرة من التعرف على منظومة الأمم المتحدة وتتعلم كيف تبنى العلاقات مع الدول الأعضاء. واقترحت بعض المنظمات غير الحكومية أيضا تخصيص قاعة في المقر تلتقي فيها المنظمات غير الحكومية وتتعاون.

### المدخلات الأخرى والملاحظات الختامية

١١ - أعربت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ سعادتها لعقد هذه المشاورات. وقالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل على تهيئة بيئة تمكّن المجتمع المدني من الإسهام في الأمم المتحدة، وذلك لأنّ مشاركته تساعد المنظمة على أداء عملها بشكل أفضل. وأكدت من جديد أنّه ينبغي عقد هذه المشاورات قبل كل دورة من دورات اللجنة، وكذلك خلال الفترات الفاصلة بين الدورات. وأخيرا، شجعت الممثلة أعضاء اللجنة على النظر في التوصيات التي قدّمتها المنظمات غير الحكومية.

١٢ - واختتم الرئيس المشاورات بالقول إنّ الكمّ الهائل من التوصيات التي تمخّضت عنها الجلسة يوكد مرّة أخرى أهمية مواصلة الحوار والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وذكر أنّ هذه المشاورات تُمثّل خطوة هامة نحو تعزيز تلك الشراكة. وقال إنّ مساهمات المنظمات غير الحكومية تظلّ، أكثر من أي وقت مضى، تكتسي أهمية أساسية لفعالية تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة ضمن العديد من المجالات، وأفاد بأنّه يُعوّل على هذه المنظمات في أن تواصل تعبئة أنشطتها دعماً للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء بموجب خطة عام ٢٠٣٠.